الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية:
دراسة فقهية تنظيمية

د.سوله اسلامه سوله
استاذ محاضر في جامعة انواكشوط
موريتانيا

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بوصفها إحدى الركائز الأساسية لضمان التزام العمل المصرفي بأحكام الشريعة الإسلامية. وتُعالج الدراسة الإطار المفاهيمي والتنظيمي للرقابة الشرعية، مع إبراز دور هيئات الرقابة الشرعية في الإشراف على المنتجات المصرفية وصيغ التمويل المختلفة، ومتابعة تنفيذها وفق الضوابط الفقهية المعتمدة. كما تسلط الضوء على النماذج المؤسسية المعاصرة للرقابة الشرعية، وما يعتري تطبيقها من تباينات واختلافات في الصلاحيات ودرجات الاستقلالية، الأمر الذي أفرز عددًا من الإشكالات العملية المرتبطة بفعالية الرقابة وتحقيق الالتزام الحقيقي. وتناقش الدراسة أبرز التحديات التي تواجه الرقابة الشرعية في ظل تطور الصناعة المصرفية الإسلامية، وتزايد تعقيد المعاملات المالية، وتداخل الاعتبارات الشرعية والتنظيمية والاقتصادية. وتخلص الدراسة إلى أن تعزيز حوكمة الرقابة الشرعية، وتطوير آلياتها، يعدّ من العوامل الحاسمة في ترسيخ الثقة في المصارف الإسلامية وضمان سلامة معاملاتها في الواقع المعاصر.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، حوكمة الرقابة الشرعية، هيئات الرقابة الشرعية واستقلاليتها، فقه المعاملات المالية المعاصرة، الالتزام الشرعي في العمل المصرفي

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة

تُعدّ المصارف الإسلامية أحد أبرز مظاهر تطور الفكر المالي الإسلامي المعاصر، إذ قامت على أساس الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها وأنشطتها التمويلية، سعيًا إلى تقديم بديل مصرفي يحقق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والضوابط الشرعية. غير أنّ هذا الالتزام لا يظل مجرد مبدأ نظري ما لم تُواكبه آليات مؤسسية قادرة على ضمان سلامة التطبيق ومراقبة مدى التقيد بالأحكام الشرعية في مختلف مراحل العمل المصرفي، وهو ما أفرز نظام الرقابة الشرعية بوصفه عنصرًا جوهريًا في بنية المصارف الإسلامية وحوكمتها.

وقد نشأ نظام الرقابة الشرعية استجابةً لحاجة عملية ملحّة، فرضتها طبيعة النشاط المصرفي القائم على التعقيد وتنوّع الصيغ التمويلية وتشابك المصالح، حيث لم يعد الاكتفاء بالاجتهاد الفردي أو الالتزام الضمني كافيًا لضمان مشروعية المعاملات. فأُنشئت هيئات رقابة شرعية تتولى الإشراف على أعمال المصارف الإسلامية، من خلال إبداء الرأي الشرعي في المنتجات والعقود، ومتابعة تنفيذها، والتأكد من توافقها مع القواعد الفقهية والمقاصد الشرعية ذات الصلة بالمعاملات المالية.

ومع اتساع نطاق الصناعة المصرفية الإسلامية وتعدد تجاربها المؤسسية في مختلف الدول، برزت تباينات ملحوظة في نماذج الرقابة الشرعية، سواء من حيث البنية التنظيمية، أو درجة الاستقلالية، أو طبيعة الصلاحيات المخولة لهيئات الرقابة، أو العلاقة التي تربطها بالإدارة التنفيذية والجهات الرقابية الرسمية. وقد أثارت هذه التباينات نقاشًا فقهيًا وتنظيميًا واسعًا حول مدى فعالية الرقابة الشرعية في تحقيق الالتزام الحقيقي، وحول قدرتها على الحد من الصورية والتحايل في بعض التطبيقات المصرفية المعاصرة.

كما ساهمت التحولات المالية العالمية، وتطور المنتجات المصرفية، ودخول مفاهيم الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر، في إعادة طرح مسألة الرقابة الشرعية ضمن سياق أوسع يتجاوز الفتوى إلى الرقابة والمتابعة والتقويم. وأصبح الحديث عن الرقابة الشرعية مرتبطًا بجملة من الإشكالات المعاصرة، من قبيل توحيد المعايير، وضبط الاجتهاد الجماعي، وضمان الشفافية، وتحقيق الانسجام بين المتطلبات الشرعية والاعتبارات التنظيمية والاقتصادية.

وفي هذا السياق، تبرز الرقابة الشرعية بوصفها حلقة وصل بين الفقه الإسلامي والواقع المصرفي المعاصر، تتداخل فيها الأبعاد الشرعية والتنظيمية والعملية، بما يجعلها مجالًا خصبًا للدراسة والتحليل. كما تعكس طبيعة هذا النظام قدرة الفقه الإسلامي على التفاعل مع المستجدات الاقتصادية، وإبراز مرونته في استيعاب النظم الحديثة، مع الحفاظ على مقاصده وقيمه الأساسية في تحقيق العدالة والطمأنينة في المعاملات المالية.

أهمية الدراسة

تكتسي الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية أهمية متزايدة في ظل تعقّد المعاملات المالية وتنامي الصناعة المصرفية الإسلامية، لما لها من دور محوري في ضمان الالتزام بأحكام الشريعة وتحقيق الانسجام بين المبادئ الفقهية والتطبيقات المصرفية المعاصرة، وتتجلّى هذه الأهمية في النقاط التالية:

أولًا: الأهمية العلمية

1. الإسهام في إثراء الدراسات الفقهية المعاصرة المتعلقة بالمعاملات المالية والرقابة الشرعية.
2. توضيح الإطار المفاهيمي والتنظيمي للرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

3. إبراز العلاقة بين الرقابة الشرعية ومفاهيم الحوكمة المؤسسية في الفكر المالي الإسلامي.
4. تحليل الإشكالات الفقهية والتنظيمية المرتبطة بتطبيق الرقابة الشرعية في الواقع المصرفي.
5. دعم الجهود العلمية الرامية إلى تطوير نماذج رقابة شرعية أكثر اتساقًا وفاعلية.

ثانيًا: الأهمية العملية

1. تعزيز مستوى الالتزام الشرعي في المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية.
2. دعم هيئات الرقابة الشرعية في أداء مهامها على أسس منهجية واضحة.
3. الإسهام في ترسيخ ثقة المتعاملين بالمصارف الإسلامية ومصداقيتها الشرعية.
4. مساعدة الإدارات المصرفية على تحسين آليات الامتثال والرقابة الداخلية.
5. الإسهام في تطوير السياسات واللوائح المنظمة للرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى معالجة موضوع الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من خلال مقاربة فقهية وتنظيمية، تُبرز أبعادها المؤسسية ودورها في ضمان الالتزام بأحكام الشريعة في العمل المصرفي المعاصر. وتهدف هذه الدراسة إلى:

1. بيان مفهوم الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية وأسسها الفقهية والتنظيمية.
2. توضيح دور هيئات الرقابة الشرعية في ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
3. تحليل النماذج المؤسسية المعاصرة للرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.
4. الكشف عن أبرز الإشكالات العملية التي تواجه تطبيق الرقابة الشرعية.
5. تقويم فعالية الرقابة الشرعية في الحد من الصورية والتحايل في المعاملات المصرفية.
6. إبراز العلاقة بين الرقابة الشرعية ومبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية.
7. اقتراح سبل تطوير آليات الرقابة الشرعية بما يعزّز سلامة العمل المصرفي الإسلامي.

الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة موضوع الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من زوايا متعددة، مسلطة الضوء على الجوانب الفقهية والتنظيمية والتطبيقية، وقد أظهرت هذه الدراسات اهتمام الباحثين بمسألة فعالية الرقابة الشرعية ودورها في ضمان الالتزام بأحكام الشريعة وتعزيز الحوكمة المؤسسية.

الدراسة الأولى: أطروحة دكتوراه أجرى الباحث محمد الأمين[1] ولد أحمد دراسة بعنوان "هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية: دراسة فقهية تنظيمية "في موريتانيا عام 2017، ضمن أطروحته لنيل درجة الدكتوراه. ركزت الدراسة على إشكالية التنظيم المؤسسي للرقابة الشرعية ومدى استقلالية هيئاتها داخل المصارف الإسلامية. اعتمد الباحث المنهج التحليلي المقارن، حيث درس الأسس الفقهية للرقابة الشرعية ونماذجها التنظيمية المختلفة، مع تحليل أثر الاستقلالية على فاعلية الرقابة. وأظهرت النتائج أن

[1] – محمد الأمين ولد أحمد هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية: دراسة فقهية تنظيمية (أطروحة دكتوراه، جامعة موريتانيا). موريتانيا. (2017).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ضعف الاستقلالية المؤسسية لهيئات الرقابة الشرعية يؤثر سلبًا على فعالية أدائها، مع الإشارة إلى الحاجة إلى أطر تنظيمية أكثر وضوحًا لتعزيز الالتزام الشرعي.

الدراسة الثانية: رسالة ماجستير قدمت الباحثة [1]فاطمة بنت عبد الرحمن السلمي في الأردن عام 2020 دراسة بعنوان "إشكالات تطبيق الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية "ضمن رسالة ماجستير، وركزت على التحديات العملية التي تواجه تطبيق قرارات الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن الإشكالات وتحليل أسبابها، بالإضافة إلى اقتراح حلول عملية. وأظهرت النتائج أن أبرز الإشكالات تتمثل في ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية والإدارات التنفيذية، وغياب آليات إلزام فعّالة، مما يؤثر على مدى الالتزام الفعلي بأحكام الشريعة.

الدراسة الثالثة: رسالة ماجستير في المملكة العربية السعودية، أنجز الباحث عبد الله بن محمد القحطاني[2] دراسة بعنوان "الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة "عام 2015 ضمن رسالة ماجستير، تناولت مدى فاعلية الرقابة الشرعية في ضمان التزام المصارف بأحكام الشريعة في ظل تطور الصيغ التمويلية. وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لبيان مفهوم الرقابة الشرعية وتحليل دور الهيئات في المصارف، مع دراسة التحديات التطبيقية. وأشارت النتائج إلى أن الرقابة الشرعية تشكل عنصرًا أساسيًا لضبط العمل المصرفي الإسلامي، إلا أنها تعاني من تفاوت في التطبيق وضعف في آليات المتابعة في بعض المصارف.

الدراسة الرابعة: مقال علمي محكّم نشرت الباحث أحمد بن حسين الزهراني[3] عام 2019 دراسة بعنوان "حوكمة الرقابة الشرعية وأثرها في الأداء المصرفي الإسلامي "في ماليزيا، ركزت على مدى إسهام حوكمة الرقابة الشرعية في تحسين الأداء والالتزام الشرعي في المصارف الإسلامية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل العلاقة بين الحوكمة الشرعية ومستوى الالتزام المؤسسي. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين تطبيق مبادئ الحوكمة الشرعية وارتفاع مستوى الالتزام والثقة في المصارف الإسلامية.

خلاصة تركيبية للدراسات السابقة

يمكن استنتاج أن الدراسات السابقة ركزت على ثلاثة محاور رئيسية: أولًا، الإطار المفاهيمي والتنظيمي للرقابة الشرعية وأسسها الفقهية؛ ثانيًا، فعالية الهيئات الشرعية واستقلاليتها في ضبط التزام المصارف بأحكام الشريعة؛ ثالثًا، التحديات التطبيقية وممارسات الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية. وتشير هذه الدراسات إلى وجود فجوات عملية تتعلق بضعف آليات المتابعة، واختلاف النماذج التنظيمية، وضرورة تعزيز استقلالية الهيئات الشرعية، وهو ما توفره الدراسة الحالية من خلال تحليل متكامل للرقابة الشرعية في سياق النماذج المعاصرة وتطبيقاتها العملية.

إشكالية الدراسة

تكتسب مسألة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية أهمية كبيرة نظرًا لدورها المحوري في ضمان التزام المؤسسات المصرفية بأحكام الشريعة. وترتبط الإشكالية بالسؤال الرئيس حول كيف تساهم الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ضمان الالتزام بأحكام الشريعة وتحقيق الانسجام بين المبادئ الفقهية والتطبيقات المصرفية المعاصرة، وتتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

---

[1] – فاطمة بنت عبد الرحمن السلمي إشكالات تطبيق الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية (رسالة ماجستير، جامعة الأردن). الأردن. (2020).

[2] – عبد الله بن محمد القحطاني الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة (رسالة ماجستير، جامعة المملكة العربية السعودية). السعودية. (2015).

[3] – أحمد بن حسين الزهراني حوكمة الرقابة الشرعية وأثرها في الأداء المصرفي الإسلامي. مجلة ماليزية للبحوث المصرفية الإسلامية. ماليزيا. (2019).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1. ما الإطار المفاهيمي والتنظيمي للرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، وما دور هيئاتها في تطبيق الأحكام الشرعية؟
2. ما أبرز النماذج المؤسسية للرقابة الشرعية، وما التحديات العملية التي تواجه تطبيقها؟
3. كيف يمكن تعزيز فعالية الرقابة الشرعية والحد من الصورية، وما العلاقة بينها وبين مبادئ الحوكمة المؤسسية؟

فرضيات البحث

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار مجموعة من الفرضيات التي توضح العلاقة بين الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية وفاعليتها في ضمان الالتزام بأحكام الشريعة وتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية. وفيما يلي الفرضيات الرئيسية للدراسة:

1. هناك علاقة إيجابية بين الإطار المفاهيمي والتنظيمي للرقابة الشرعية ودور هيئاتها في تطبيق الأحكام الشرعية في المصارف الإسلامية، بحيث يسهم وضوح الإطار التنظيمي في تعزيز التزام المصارف بالشريعة.

2. تؤثر النماذج المؤسسية للرقابة الشرعية ومستوى استقلاليتها بشكل مباشر على فاعلية تطبيق الرقابة الشرعية، وتعد التحديات العملية من أبرز العوامل التي تحد من كفاءة الرقابة.

3. يمكن تعزيز فعالية الرقابة الشرعية والحد من الصورية في المعاملات المصرفية من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية، مما يعزز الالتزام الشرعي ويزيد مستوى الثقة في المصارف الإسلامية.

النموذج التفسيري

يعتمد النموذج التفسيري على تحليل الظواهر وفهم العلاقات بينها من منظور سببي ووصفي، مع التركيز على تفسير العوامل التي تؤثر في ظهور هذه الظواهر وفاعليتها. وفي سياق الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، يسعى النموذج التفسيري إلى:

1. تفسير العلاقة بين الإطار المفاهيمي والتنظيمي للرقابة الشرعية ودور الهيئات في تطبيق الأحكام الشرعية.
2. تحليل أثر النماذج المؤسسية ومستوى استقلالية الهيئات على فعالية الرقابة الشرعية والتحديات العملية المرتبطة بها.
3. توضيح العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وفاعلية الرقابة في الحد من الصورية والتحايل، وتعزيز الالتزام الشرعي والثقة بالمصارف الإسلامية.

يعتمد هذا النموذج على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام البيانات الثانوية من الدراسات السابقة، وتقارير المصارف، والمقابلات إن وجدت، للوصول إلى تفسير علمي يربط بين المتغيرات المدروسة ويوضح طبيعة تأثيرها.

المناهج المتبعة في الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية لضمان تحليل متكامل للموضوع، وجمع المعلومات، وتفسير العلاقات بين المتغيرات المتعلقة بالرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية:

1. **المنهج الوصفي التحليلي**: يُستخدم هذا المنهج لتوصيف الواقع الحالي للرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، وتحليل الإطار المفاهيمي والتنظيمي لها، ودراسة دور الهيئات الشرعية في تطبيق الأحكام الشرعية. كما يتيح المنهج التعرف على التحديات العملية التي تواجه تنفيذ الرقابة وقياس أثرها على الالتزام الشرعي.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2. **المنهج المقارن:** يُستخدم لتحليل النماذج المؤسسية المختلفة للرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، ومقارنة مستويات استقلالية الهيئات وأثرها على فعالية الرقابة، مع الاستفادة من التجارب المحلية والدولية في هذا المجال.

3. **المنهج التفسيري:** يهدف إلى تفسير العلاقات بين المتغيرات الأساسية في الدراسة، مثل العلاقة بين الإطار المفاهيمي والتنظيمي للرقابة، واستقلالية الهيئات، وتطبيق مبادئ الحوكمة، وفاعلية الرقابة الشرعية في الحد من الصورية والتحايل وتعزيز الالتزام بالشريعة.

4. **منهج الاستفادة من الدراسات السابقة والمصادر الثانوية:** يعتمد على مراجعة الدراسات العلمية، الرسائل الجامعية، الأطروحات، والمقالات المحكمة لتوفير قاعدة معرفية قوية تمكن من تكوين تحليل متعمق ومستند إلى الممارسات المعاصرة للرقابة الشرعية.

المفاهيم الاجرائية

تعد المفاهيم الإجرائية من العناصر الأساسية للدراسة، حيث تهدف إلى توضيح المفاهيم الرئيسة التي تُستخدم بشكل عملي في البحث، وربطها بالكلمات المفتاحية لضمان وضوح المعنى وسهولة القياس والتحليل. وفيما يلي أهم المفاهيم الإجرائية للدراسة:

1. **الرقابة الشرعية** :العملية التنظيمية والإشرافية التي تهدف إلى ضمان التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة في جميع معاملاتها المالية.
2. **المصارف الإسلامية** :المؤسسات المالية التي تقدم خدمات مصرفية وتمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة، مع الالتزام بمنع الربا والغرر وتطبيق الصيغ التمويلية الشرعية.
3. **الحوكمة الشرعية** :مجموعة المبادئ والسياسات والآليات التي تنظم عمل المصارف لضمان الالتزام الشرعي، بما يشمل استقلالية الهيئات، الشفافية، ومتابعة التنفيذ الفعلي للمعاملات.
4. **هيئات الرقابة الشرعية** :اللجان المتخصصة داخل المصارف المكلفة بالإشراف على المنتجات المالية والتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة، وإصدار التوجيهات والفتاوى اللازمة.
5. **المعاملات المالية** :كافة العمليات البنكية والتمويلية التي تجريها المصارف الإسلامية، والتي يجب أن تلتزم بالضوابط الشرعية وتحقق مقاصد الشريعة في العدالة والشفافية.

خطة البحث

يتناول هذا المبحث موضوع الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية: الإطار المفاهيمي والتطبيقات العملية من خلال مبحث رئيسي مقسم إلى مطلبين. يتناول المطلب الأول الإطار المفاهيمي والتنظيمي للرقابة الشرعية، حيث يركز الفرع الأول على مفهوم الرقابة الشرعية وأهدافها، من خلال تعريفها والمفهوم الإجرائي في المصارف الإسلامية، وتوضيح أهدافها في ضمان الالتزام بالشريعة وتحقيق الانسجام بين الفقه والتطبيق المصرفي، إلى جانب دورها في حماية حقوق المتعاملين وتعزيز العدالة المالية. أما الفرع الثاني فيتناول الإطار التنظيمي وهيئات الرقابة الشرعية، موضحًا نماذج تنظيم الهيئات داخل المصارف، وصلاحياتها واستقلاليتها، وعلاقتها بالإدارة التنفيذية. ويتطرق المطلب الثاني إلى التطبيقات العملية والتحديات، حيث يعرض الفرع الأول التطبيقات العملية للرقابة الشرعية، بما يشمل آليات الرقابة على المنتجات والخدمات المصرفية المختلفة، وإجراءات متابعة الالتزام الشرعي وإعداد التقارير

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الدورية، الفرع الثاني على التحديات العملية وآليات تعزيز الفاعلية، مسلطًا الضوء على أبرز الإشكالات مثل الصورية وضعف التنسيق، وتختتم الدراسة بخاتمة تلخص أهم ما توصل إليه البحث حول الإطار المفاهيمي والتنظيمي للرقابة الشرعية وتطبيقاتها العملية، مع إبراز العلاقة بين الرقابة الشرعية والحوكمة في المصارف الإسلامية، بما يعكس أهمية الرقابة الشرعية في تعزيز الالتزام بالشريعة وتحقيق ثقة المتعاملين في المؤسسات المصرفية.

المبحث :الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية: الإطار المفاهيمي والتطبيقات العملية

يتناول هذا المبحث موضوع الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية: الإطار المفاهيمي والتطبيقات العملية، باعتباره أحد الركائز الأساسية لضمان الالتزام بأحكام الشريعة وتحقيق الانسجام بين المبادئ الفقهية والتطبيقات المصرفية الحديثة. وينقسم المبحث إلى مطلبين رئيسيين، يتناول المطلب الأول الإطار المفاهيمي والتنظيمي للرقابة الشرعية، حيث يركز على تعريف الرقابة الشرعية، أهدافها، ودورها في حماية حقوق المتعاملين وتعزيز العدالة المالية، بالإضافة إلى دراسة الإطار التنظيمي للهيئات الشرعية وصلاحياتها واستقلاليتها وعلاقتها بالإدارة التنفيذية للمصارف. أما المطلب الثاني فيختص بالتطبيقات العملية والتحديات، ويبحث آليات الرقابة على المنتجات والخدمات المصرفية المختلفة، متابعة الالتزام الشرعي، العلاقة بين الرقابة الشرعية ومبادئ الحوكمة، فضلاً عن أبرز التحديات العملية والسبل المقترحة لتعزيز فاعلية الرقابة وتقليل المخاطر.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والتنظيمي للرقابة الشرعية

يهدف هذا المطلب الإطار المفاهيمي والتنظيمي للرقابة الشرعية إلى توضيح الأسس النظرية والتنظيمية التي تقوم عليها الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، باعتبارها أداة رئيسية لضمان الالتزام بأحكام الشريعة وتحقيق التوازن بين المبادئ الفقهية والتطبيقات المصرفية الحديثة. ويتناول هذا المطلب الفرع الأول مفهوم الرقابة الشرعية وأهدافها، من خلال تعريف الرقابة الشرعية والمفهوم الإجرائي لها، وبيان أهدافها في ضبط العمل المصرفي وحماية حقوق المتعاملين وتعزيز العدالة المالية. أما الفرع الثاني فيستعرض الإطار التنظيمي وهيئات الرقابة الشرعية، مشيرًا إلى نماذج تنظيم هذه الهيئات داخل المصارف، وصلاحياتها واستقلاليتها، بالإضافة إلى العلاقة التي تربطها بالإدارة التنفيذية لضمان فعالية الرقابة وتطبيق الأحكام الشرعية بدقة.

الفرع الأول: تعريف الرقابة الشرعية ومفهومها وأهدافها

تُعتبر الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من الركائز الأساسية لضمان الالتزام بأحكام الشريعة، ويمكن النظر إليها من جوانب متعددة .لغويًا، مأخوذة كلمة "الرقابة" من الفعل "راقب" في اللغة العربية، ويشير قاموس المحيط إلى أن المراقبة تعني التتبّع والمتابعة الدقيقة للأحداث أو التصرفات للتأكد من صحتها أو تعديلها عند الحاجة، فيما تُشير كلمة "شرعية" إلى الشريعة، أي الطرق والقوانين التي أمر الله بها لعباده والتي يجب الالتزام بها[1].اصطلاحًا، تعرف الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بأنها النظام التنظيمي والإشرافي الذي يهدف إلى التأكد من أن جميع العمليات المصرفية والخدمات المالية تتوافق مع أحكام الشريعة، ويشمل ذلك إصدار الفتاوى، متابعة الالتزام، تقييم المنتجات والخدمات، وتقديم التوصيات اللازمة [2] مفهوما، تعني الرقابة الشرعية العملية الكاملة[3] التي تجمع بين الجوانب النظرية والعملية لضمان الالتزام بأحكام الشريعة، حيث تتجاوز الدور الشكلية لتشمل الإشراف الفعلي على كل

---

[1] – المهري، شرف الدين. قاموس المحيط في اللغة العربية، المجلد 2، بيروت: دار صادر. (1995). ص301.

[2] – حسن، مصطفى أحمد. الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية: مبادئ وممارسات. بيروت: دار النهار للنشر. (2018). ص.46.

[3] – الزهراني، أحمد بن حسين. حوكمة الرقابة الشرعية وأثرها في الأداء المصرفي الإسلامي. مجلة ماليزية للبحوث المصرفية الإسلامية. ماليزيا. (2019). ص56.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

النشاطات المصرفية، بما يحقق الانسجام بين المبادئ الفقهية والتطبيقات العملية للمصارف الإسلامية[1] سلوكا، يمكن اعتبار الرقابة الشرعية مجموعة الممارسات والأنشطة الفعلية التي يقوم بها الأفراد أو الهيئات الشرعية لضمان الالتزام بالقوانين الشرعية في كل المعاملات المصرفية، مثل مراجعة العقود، متابعة العمليات اليومية، تقديم الاستشارات الشرعية، وضمان تنفيذ التوصيات الشرعية، بما يعكس دورها في ضبط السلوك المؤسسي وضمان النزاهة المالية[2].

تُعرف الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في المجامع الفقهية على أنها الآلية التنظيمية والإشرافية التي تهدف إلى ضمان التزام المصارف والمعاملات المالية بأحكام الشريعة الإسلامية، بما يشمل الرقابة على العقود، والمنتجات والخدمات المالية، وعمليات التشغيل المصرفي اليومية، وهي تتأسس على مبدأ تحقيق العدالة المالية وحماية حقوق المتعاملين وضمان توافق الأعمال المصرفية مع مقاصد الشريعة [3].

تُعتبر الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ضامن التزام هذه المصارف بأحكام الشريعة الإسلامية، وتقوم على مجموعة من الأهداف الجوهرية التي تحقق التوافق بين المبادئ الفقهية والتطبيق العملي في المعاملات المالية. من أهم هذه الأهداف ضمان الالتزام الشرعي التام في كل العمليات المصرفية والخدمات المالية، وذلك من خلال متابعة العقود والمنتجات منذ تصميمها حتى تنفيذها، والتأكد من خلوّها من المحظورات الشرعية مثل الربا والغرر والميسر، وهو ما يعكس جوهر وظيفة الرقابة الشرعية في حماية المصرف والمتعاملين على حد سواء [4].كما تهدف الرقابة الشرعية إلى تحقيق الانسجام بين الفقه الإسلامي ومتطلبات العمل المصرفي المعاصر، بتقديم تفسير فقهي سليم وتوجيه مؤسسي يضمن أن تنسجم التطبيقات المصرفية مع المقاصد الشرعية في العدالة والإنصاف، وبالتالي تعزيز الثقة في المصرف الإسلامي كبديل يتسم بالشرعية والمصداقية[5].

علاوة على ذلك، تسعى الرقابة الشرعية إلى حماية مصالح المتعاملين والمودعين وذلك عبر ضمان عدم تعرضهم لأي تعاملات قد تحمل شبهات شرعية أو تفتقر إلى وضوح التكاليف والمخاطر، ما يحقق العدالة المالية التي يسعى إليها النظام المصرفي الإسلامي[6] . كما تهدف إلى رفع مستوى الوعي الشرعي داخل المؤسسة عن طريق إصدار الفتاوى والتوجيهات والتقارير الدورية التي تُعنى بتبيان الحكم الشرعي للعقود الجديدة والمعاملات الحديثة، مما يدعم اتخاذ القرارات المصرفية القائمة على المعرفة الشرعية الدقيقة[7]

إضافة إلى ذلك، تعمل الرقابة الشرعية على دعم تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية، إذ تتكامل الرقابة الشرعية مع هيكل الحوكمة الشرعية للمصارف لتضمن وجود آليات إشراف فعّالة، واستقلالية في اتخاذ القرارات، وشفافية في التقارير الشرعية،

---

[1] – القحطاني، عبد الله بن محمد الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة (رسالة ماجستير). جامعة المملكة العربية السعودية، السعودية. (2015). ص76.

[2] – ولد أحمد، محمد الأمين. هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية: دراسة فقهية تنظيمية (أطروحة دكتوراه). جامعة موريتانيا، موريتانيا. (2017). ص56.

[3] –مجمع الفقه الإسلامي الدولي. الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية: تقرير الجلسة التاسعة عشر. جدة: منظمة المؤتمر الإسلامي. (1985).

[4] –العوض، محمد فضل المولي. الرقابة الشرعية ودورها في ضبط الأعمال المصرفية في المصارف الإسلامية. (2022).

[5] –السيابية، علياء بنت حمود، والمجاهد، محمد سعيد بن خليل. ضمانات نجاح الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، جامعة الأزهر، 39(2)، ص1607. (2023).

[6] –العوض، الرشيد محمد فضل المولي .الرقابة الشرعية ودورها في ضبط الأعمال المصرفية في المصارف الإسلامية. ص45. . (2022).

[7] –لسيابية، علياء بنت حمود بن محمد، والمجاهد، محمد سعيد بن خليل. ضمانات نجاح الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، جامعة الأزهر، 39(2)، ص1610. (2023).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ما يسهم في تعزيز النزاهة المؤسسية وتقليل المخاطر القانونية والشرعية[1].ومن ثم يتضح أن الرقابة الشرعية ليست مجرد فحص شكلي، بل هي منهج شامل يضمن سلامة المعاملات، حماية الأموال، إرساء الثقة، وتعزيز الاستقرار المؤسسي في المصارف الإسلامية، بما يتماشى مع روح الشريعة ومقاصدها في تحقيق العدالة والمصلحة العامة.

الفرع الثاني: الإطار التنظيمي وهيئات الرقابة الشرعية

يُعتبر الإطار التنظيمي للرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من الركائز الأساسية التي تضمن فعالية الرقابة والالتزام بأحكام الشريعة في جميع المعاملات المصرفية. ويشير الإطار التنظيمي إلى الهيكل المؤسسي الذي تُنشأ ضمنه الهيئات الشرعية، والذي يحدد صلاحياتها، واستقلاليتها، وطرق عملها بما يتوافق مع المعايير الفقهية والإدارية الحديثة ويهدف التنظيم السليم لهذه الهيئات إلى توحيد معايير الرقابة الشرعية، وضمان تقديم التوجيهات الشرعية بشكل متسق ومنسق مع الأهداف الاستراتيجية للمصرف، مع الحفاظ على استقلالية الهيئة في إصدار الفتاوى والتوصيات دون تدخل غير شرعي من الإدارة التنفيذية [2].

تتعدد نماذج تنظيم الهيئات الشرعية داخل المصارف الإسلامية بحسب حجم المصرف وطبيعة عملياته، فمنها ما يكون على شكل لجنة مركزية مستقلة تشرف على جميع الفروع والمنتجات، ومنها ما يُنشأ في كل فرع مصرفي على حدة لضمان مراقبة العمليات اليومية بشكل مباشر ويُلاحظ أن الهيئات المركزية غالبًا ما تتولى وضع السياسات الشرعية العامة، بينما تُعنى اللجان الفرعية بالتطبيق والمتابعة العملية، وهو ما يُسهم في تحقيق التوازن بين الرقابة المركزية والفروع التشغيلية[3].

أما فيما يتعلق بصلاحيات الهيئات واستقلاليتها، فتتمثل في عدة محاور رئيسية، أهمها :إصدار الفتاوى الشرعية المتعلقة بالمنتجات والخدمات المالية، مراجعة العقود والعمليات اليومية، تقديم التوصيات والتقارير الدورية للإدارة العليا، والاعتراض على أي معاملة تخالف أحكام الشريعة ويؤكد العديد من الباحثين أن استقلالية الهيئة الشرعية تعتبر من أهم عوامل نجاح الرقابة الشرعية، حيث أن أي تدخل مباشر من الإدارة التنفيذية في قرارات الهيئة قد يقلل من مصداقية الرقابة ويؤثر سلبًا على التزام المصرف بالمعايير الشرعية [4]. ومن هنا يظهر أن الهيئات الشرعية يجب أن تمتلك حرية كاملة في تقييم المنتجات والخدمات، مع الالتزام بالإطار التنظيمي الذي يحدد واجباتها وصلاحياتها بشكل واضح.

كما ترتبط الرقابة الشرعية بالإدارة التنفيذية للمصارف بشكل تكاملي، حيث تعمل الهيئة الشرعية على تقديم التوصيات والتقارير الدورية، بينما تقوم الإدارة التنفيذية بتطبيقها ضمن العمليات اليومية والإستراتيجيات المؤسسية وتؤكد الدراسات الحديثة أن العلاقة بين الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية يجب أن تقوم على التنسيق والتعاون دون الإخلال باستقلالية الهيئة الشرعية، لضمان أن يتم تطبيق التوصيات الشرعية بشكل فعال وشفاف، مع المحافظة على كفاءة العمليات المصرفية وسرعة اتخاذ القرار[5].

---

[1] –الديك، محمد يوسف. الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية في ظل التحولات الاقتصادية. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث, 2(8), ص141. (2016).

[2] –السلمي، فاطمة بنت عبد الرحمن. إشكالات تطبيق الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية (رسالة ماجستير). جامعة الأردن، الأردن. ص52. (2020).

[3] –العوض، الرشيد محمد فضل المولى. الرقابة الشرعية ودورها في ضبط الأعمال المصرفية في المصارف الإسلامية. مرجع سابق. ص15.

[4] – الزهراني، أحمد بن حسين. حوكمة الرقابة الشرعية وأثرها في الأداء المصرفي الإسلامي. مجلة ماليزية للبحوث المصرفية الإسلامية. ماليزيا. مرجع سابق. ص110.

[5] – السيابية، علياء بنت حمود، والمجاهد، محمد سعيد بن خليل. ضمانات نجاح الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، جامعة الأزهر، 39(2)، مرجع سابق ص1622.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تتضح أهمية هذا الإطار التنظيمي في قدرته على تحقيق التوازن بين الرقابة الشرعية والممارسات المصرفية الحديثة، حيث يوفر نموذجًا مؤسسيًا يضمن عدم تداخل السلطات بين الهيئات الشرعية والإدارات التنفيذية، ويساهم في رفع مستوى الالتزام الشرعي وتقليل مخاطر الصورية أو التحايل في المعاملات المالية. ويضيف الباحثون أن التنظيم الفعال للهيئات الشرعية يُمكّن المصارف من تقديم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة مع تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين في المصرف، وهو ما يعكس الدور الاستراتيجي للرقابة الشرعية ضمن الحوكمة المؤسسية [1].

وفي هذا السياق، يمكن القول إن الهيئات الشرعية تشكل حلقة الوصل بين النظرية الفقهية والتطبيق العملي، فهي المسؤولة عن وضع السياسات الشرعية، والإشراف على تنفيذها، وتقييم الأداء، وضمان التوافق الكامل بين عمليات المصرف والمبادئ الشرعية، مع تعزيز شفافية الإجراءات وتوحيد المعايير بين مختلف الفروع والمنتجات[2]. ويبرز هذا الدور بشكل أكبر في المصارف الكبرى[3] التي تتعامل مع منتجات معقدة مثل المرابحة، المشاركة، والإجارة، حيث تتطلب الرقابة شرعية فعالة ومتخصصة لضمان توافق جميع المعاملات مع الشريعة.

باختصار، فإن الإطار التنظيمي وهيئات الرقابة الشرعية يمثلان الهيكل المؤسسي الحيوي الذي يضمن فاعلية الرقابة الشرعية داخل المصارف الإسلامية .ويشمل ذلك تنظيم الهيئات، تحديد صلاحياتها، الحفاظ على استقلاليتها، وضمان علاقة متوازنة مع الإدارة التنفيذية، بما يسهم في تعزيز الالتزام الشرعي، حماية مصالح العملاء[4]، وضمان النزاهة المؤسسية، وهو ما يجعل الرقابة الشرعية أداة استراتيجية لضمان استدامة المصارف الإسلامية وتحقيق أهدافها الشرعية والاقتصادية في الوقت ذاته.

المطلب الثاني: التطبيقات العملية والتحديات

يمثل هذا المطلب مرحلة الانتقال من الجانب النظري والتنظيمي للرقابة الشرعية إلى الجانب العملي والتطبيقي، حيث تتجلى الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من خلال آليات الرقابة على المنتجات والخدمات المصرفية المختلفة مثل المرابحة والمشاركة والإجارة وغيرها، بالإضافة إلى إجراءات متابعة الالتزام الشرعي وإعداد التقارير الدورية للهيئات الشرعية، بما يضمن توافق جميع العمليات مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما يتناول هذا المطلب العلاقة الوثيقة بين الرقابة الشرعية ومبادئ الحوكمة المؤسسية، والتي تساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وضمان فاعلية الرقابة.

كما يركز المطلب على التحديات العملية التي تواجه تطبيق الرقابة الشرعية، مثل الصورية وضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية والإدارة التنفيذية، والتي قد تؤثر على فاعلية الرقابة وتقليل مستوى الالتزام الشرعي. ويستعرض المطلب كذلك السبل والآليات المقترحة لتعزيز فعالية الرقابة، بما في ذلك تطوير الإجراءات الداخلية، وضبط عمليات الرقابة، وتوظيف برامج التدريب والتطوير المؤسسي لدعم أداء الهيئات الشرعية وضمان قدرة المصارف على مواجهة المخاطر المالية والالتزام بأحكام الشريعة .

---

[1] – حسن، مصطفى أحمد. الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية: مبادئ وممارسات. بيروت: دار النهار للنشر. (2018). ص.72.

[2] – العوض، الرشيد محمد فضل المولي. الرقابة الشرعية ودورها في ضبط الأعمال المصرفية في المصارف الإسلامية. مرجع سابق. ص18.

[3] – السلمي، فاطمة بنت عبد الرحمن. إشكالات تطبيق الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية (رسالة ماجستير). جامعة الأردن، مرجع سابق .ص55.

[4] – الزهراني، أحمد بن حسين. حوكمة الرقابة الشرعية وأثرها في الأداء المصرفي الإسلامي. مجلة ماليزية للبحوث المصرفية الإسلامية. ماليزيا. مرجع سابق. ص112.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وبذلك، يسعى هذا المطلب إلى تقديم رؤية شاملة عن تطبيقات الرقابة الشرعية في الواقع العملي، مع تحليل الإشكالات والمعوقات، واقتراح الحلول والإجراءات العملية التي تضمن فعالية الرقابة، وتعزز من دورها كأداة أساسية لضبط العمليات المصرفية وتحقيق الانسجام بين الالتزام الشرعي والمتطلبات العملية للمصارف الإسلامية.

الفرع الأول: التطبيقات العملية للرقابة الشرعية

تُمثل الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية جزءًا لا يتجزأ من الهيكل التنظيمي والتشغيلي لهذه المصارف، فهي الوسيلة التي يضمن بها المصرف توافق كافة أنشطته ومنتجاته مع أحكام الشريعة الإسلامية، لا من باب الشكل فقط، بل من حيث الجوهر والمضمون .وتبرز التطبيقات العملية للرقابة الشرعية بشكل واضح عند دراسة آليات الرقابة المختلفة على المنتجات والخدمات المصرفية، وإجراءات متابعة الالتزام الشرعي، والعلاقة بين الرقابة الشرعية ومبادئ الحوكمة المؤسسية.

أولاً، تتمثل آليات الرقابة على المنتجات والخدمات المصرفية المختلفة في مجموعة من العمليات الإشرافية التي تبدأ منذ مرحلة تصميم المنتج وحتى تنفيذه ومراجعته دورياً للتأكد من توافقه مع الضوابط الشرعية. فالمصارف الإسلامية تعتمد عقودًا متنوعة مثل المرابحة، المشاركة، الإجارة، والمضاربة، وكل واحدة من هذه الصيغ تتطلب تدقيقًا شرعيًا دقيقًا قبل اعتمادها، وذلك لضمان خلوها من عناصر الربا والغرر أو أي أمور محرمة شرعًا[1]. وتتمثل آلية الرقابة هنا في قيام هيئة الرقابة الشرعية بطرح الفتاوى، ووضع خطوط توجيهية معتمدة من الفقه الإسلامي، ثم تحليل تلك المنتجات ماليًا وفق سياق الشريعة، ويتضمن ذلك مراجعة البنود التعاقدية، وضمان توافقها مع المقاصد الشرعية.

ثانيًا، تتطلب الرقابة الشرعية إجراءات متابعة الالتزام الشرعي والتقارير الدورية للهيئات الشرعية، إذ لا تقتصر وظيفة الهيئة على التدقيق المبدئي وحده، بل تستمر بالمتابعة أثناء وبعد تنفيذ المعاملات. وتشمل هذه الإجراءات إعداد تقارير دورية تقدم إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة عن مدى الالتزام الشرعي في العمليات الجارية، وتحدد أية ملاحظات تتعلق بخرق الضوابط الشرعية أو ما يحتاج إلى تعديل أو إعادة تصميم [2]. كما تتضمن هذه المتابعة تنظيم جلسات أعمال دورية للهيئة الشرعية لمراجعة الصيغ والنتائج المالية، وتزويد الجهات ذات العلاقة بتوصيات واضحة، إضافة إلى حفظ سجلات وتقارير تمكن الرقابة من مراجعة الأداء عبر الزمن.

ثالثًا، ترتبط التطبيقات العملية للرقابة الشرعية ارتباطًا وثيقًا مع مبادئ الحوكمة المؤسسية؛ فالحوكمة الشرعية تمثل إطارًا تنظيميًا يضمن عدم تدخل الإدارات التنفيذية في القرارات الشرعية، ويُبرز دور الرقابة الشرعية كجهة مستقلة تضم فقهاء ومتخصصين قادرين على المواءمة بين الضوابط الشرعية والمعايير المصرفية الحديثة[3]. ومن خلال هذا الإطار، يتم تحديد آليات صنع القرار، توزيع المسؤوليات، ونقل المعلومات بين الهيئات الشرعية والإدارات المختلفة، مما يعزز من شفافية العمليات ويتجنب تضارب المصالح ويضمن أن تكون الرقابة الشرعية فعالة وموثوقة. وقد يرى بعض الباحثين أن وجود هيكل تنظيمي واضح يشمل لوائح حوكمة شرعية محكمة، مع تحديد مهام لكل جهة في المصرف يسهم في تعزيز كفاءة الرقابة وسلامة التوافق الشرعي للممارسات.

ومن التطبيقات العملية الملحوظة أيضًا أن الرقابة الشرعية تعمل على متابعة العقود والاتفاقيات المستحدثة في المصارف، مثل الصكوك الإسلامية، تمويل المشاريع، والمنتجات الرقمية التي ظهرت نتيجة التطور التكنولوجي في النظم المصرفية، مما يجعل الرقابة

---

[1] – الديك، محمد يوسف. الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية في ظل التحولات الاقتصادية. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث, 2(8), مرجع سابق ،ص142.

[2] – حميش، عبدالحق. تفعيل دور هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية(2018). ص16.

[3] –الهزيم، عبدالله محمد. حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية.دار المعرفة بيروت (2020).ص 189.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الشرعية عنصرًا ديناميكيًا يتفاعل مع التطورات المصرفية المعاصرة ولا يظل محصورًا في النماذج التقليدية. وتُلزم الرقابة الشرعية الإدارات المصرفية بتقديم التحديثات الشرعية عند إدخال منتج جديد إلى السوق لضمان أن تكون جميع العناصر المالية متوافقة مع الشريعة قبل تسويقها للمتعاملين.

وتعكس هذه التطبيقات العملية الطابع الشامل للرقابة الشرعية، فقد أصبحت أداة استراتيجية ركيزة في العملية المصرفية الإسلامية الحديثة، وليست مجرد إجراء شكلي أو روتيني، بل إنها تضمن أن تكون الخدمات المالية والمنتجات متوافقة مع المعايير الفقهية، وتدعم الثقة بين المتعاملين والمؤسسات، وتعمل على حماية مصالح العملاء والمستثمرين[1].

وعليه، فإن الرقابة الشرعية في تطبيقاتها العملية تؤدي إلى تحقيق غالب أهداف النظام المصرفي الإسلامي من التوافق الشرعي، ومراعاة مقاصد الشريعة، والعدالة المالية، والاستدامة المؤسسية.

الفرع الثاني: التحديات العملية وآليات تعزيز الفاعلية

تواجه الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية العديد من التحديات العملية التي قد تحدّ من فاعليتها في ضمان الالتزام بأحكام الشريعة وتحقيق الانسجام بين الضوابط الفقهية والتطبيق المصرفي، وهو ما يتمثل في إشكالات متعددة على مستوى التنظيم، التنسيق، الممارسات التشغيلية، إضافة إلى الحاجة المستمرة إلى تعزيز قدرات الأداء المؤسسي. وهذه التحديات لا تقتصر على بيئة محددة، بل تمتد لتشمل بيئات مصرفية متعددة حول العالم في ظل تنامي المنتجات المالية المعقدة وتزايد تطلعات المتعاملين[2].

من أبرز الإشكالات العملية التي تواجه الرقابة الشرعية صُعوبة مكافحة الصورية والابتعاد عن الجوهر الشرعي الحقيقي للمعاملات، حيث يلجأ بعض المصرفيين إلى استخدام نصوص أو صيغ تبدو متوافقة مع الشريعة من الناحية الشكلية، بينما تخلو من الأبعاد الفقهية الجوهرية التي تضمن العدالة وتحقيق المقاصد الشرعية، وهو ما يضع الرقابة الشرعية أمام تحدٍ صعب في التمييز بين الشكل والمضمون[3].

ثانيًا، يعتبر ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية والإدارة التنفيذية في المصرف واحدًا من أهم التحديات التي تقلل من فاعلية الرقابة الشرعية، إذ قد تنشأ قرارات شرعية مخالفة لتوجهات تنفيذية عن سوء فهم أو نقص في تبادل المعلومات بين الطرفين، مما يقلّل من نتائج الرقابة على أرض الواقع ويؤثر في الالتزام الشرعي الكلي[4].

ثالثًا، تواجه المصارف الإسلامية نقصًا في أطر الحوكمة الشرعية الموحدة التي توحد معايير الرقابة من مؤسسة إلى أخرى أو بين الأسواق المالية المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى تفاوت في مخرجات الفتاوى والقرارات، وبالتالي يؤثر سلبًا في ثقة المتعاملين والاستثمار في المنتجات المالية الإسلامية[5].

---

[1] – الديك، محمد يوسف. الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية في ظل التحولات الاقتصادية. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث, 2(8), مرجع سابق، ص145.

[2] – عمارة، نوال. واقع وتحديات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. مجلة العلوم الإنسانية، 14(2), ص 217. (2014).

[3] – الديك، محمد يوسف. الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية في ظل التحولات الاقتصادية. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث, 2(8), مرجع سابق، ص144.

[4] – السيابية، علياء بنت حمود، والمجاهد، محمد سعيد بن خليل. ضمانات نجاح الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، جامعة الأزهر، 39(2)، مرجع سابق ص1622.

[5] – بوساحة، محمد لخضر. (2014). الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. دار المعرفة بيروت. (2014).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وعلى نفس المنوال، يتجلى تحدٍ آخر في تحديث آليات الرقابة الشرعية لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، حيث تتطلب المنتجات الحديثة، مثل الصكوك الرقمية أو التمويل عبر المنصات الإلكترونية، فقهًا تطبيقيًا موازٍ للتطور التكنولوجي، وهو ما لم تتجاوب معه بعض الهيئات الشرعية بصورة كافية حتى الآن، ما يعقّد عملية الرقابة ويزيد من المخاطر التشغيلية.

في مقابل هذه التحديات، ظهرت أمام الباحثين والممارسين مجموعة من السبل والآليات المقترحة لتعزيز فاعلية الرقابة الشرعية وتقليل المخاطر .ومن أهم هذه الآليات هو تطوير أطر حوكمة شرعية واضحة ومتينة ترتبط بمعايير عالمية مثل تلك التي تضعها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية[1](AAOIFI) ، بحيث تكون هذه الأطر مرجعًا أساسيًا للهيئات الشرعية، مما يسهم في توحيد الاجتهادات وتقليل التباين بين المصارف.

كما أن تعزيز استقلالية الهيئات الشرعية من حيث الصلاحيات دون تدخل إداري مباشر يساهم في بناء ثقة متينة في الفتاوى والتوصيات الصادرة عنها، هذا الاستقلال لا يعني الانعزال التام عن الإدارة التنفيذية بل ينطوي على تنسيق فعال ومنظّم دون المساس بقرارات الهيئات الشرعية.

إضافة إلى ذلك، يمكن للرقابة الشرعية أن تعتمد آليات تقييم داخلي وخارجي دوري بواسطة مؤسسات مستقلة أو من خلال هيئات وطنية موحدة لضمان جودة الأداء وتقديم توصيات تشغيلية فعّالة، وهو ما يدعم الممارسات الشرعية ويقلّل من الأخطاء التطبيقية. كذلك يمكن تطوير معايير موحدة لمراجعة الصيغ والمنتجات الشرعية بحيث تشتمل على وثائق تشغيلية واضحة ومعايير قياس أداء، مما يساعد في توحيد المخرجات وتحسين النتائج التشغيلية.

من الآليات الهامة أيضًا تعزيز إشراك الجهات التنظيمية والرقابية المركزية في وضع متطلبات الرقابة الشرعية ضمن الأطر التشريعية، وذلك لتقليل التباين التشريعي بين الدول والأسواق وتأثير ذلك في أداء المصارف الإسلامية[2] .

ولا يكتمل الحديث عن آليات تعزيز الفاعلية دون التأكيد على دور التدريب والتطوير المؤسسي في دعم أداء الهيئات الشرعية . فتنمية مهارات أعضاء الهيئات الشرعية في الاجتهاد الفقهي المعاصر، فهم الأدوات المالية الحديثة، وأسس الإدارة المالية الرقابية تعزز من قدرتهم على مواجهة التحديات العملية بفاعلية، وتمكنهم من تقديم توصيات دقيقة ومرنة في ظل تغيرات الأسواق المتسارعة.

وينبغي أن تمثل برامج التدريب المستمر استثمارًا مؤسسيًا لا يقل أهمية عن تحديث الأطر التنظيمية، إذ يساهم في بناء قاعدة معرفية قوية للعاملين في الرقابة الشرعية، وتطوير فهمهم للأدوات التشغيلية مثل الحوكمة الشرعية، ومبادئ إدارة المخاطر المصرفية، والتقنيات الحديثة في التدقيق والمتابعة الشرعية. ويمكن أن يشمل ذلك عقد دورات متقدمة بالشراكة مع مراكز أكاديمية متخصصة في المالية الإسلامية، وكذلك تنظيم ورش العمل التي تجمع بين فقهاء متخصصين وممارسين مصرفيين، مما يخلق بيئة تعاونية تؤدي إلى تحسين المخرجات الشرعية[3].

وفي المجمل، إن تجاوز التحديات العملية للرقابة الشرعية يتطلب مقاربة متعددة الأبعاد تجمع بين التقنين التشريعي، الحوكمة المؤسسية، التدريب المؤسسي، وتطوير آليات العمل داخل هيئات الرقابة، بحيث تعزز فاعليتها وتضمن استمراريتها في بيئة مالية معقدة ومتجددة. فالتكامل بين هذه العناصر لا يضمن فقط التقيد بالضوابط الفقهية، بل يسهم في تعزيز الثقة العامة في المصارف الإسلامية كمنظومة مصرفية متكاملة تلبي حاجات المتعاملين وتستجيب لمتطلبات العصر الحديث.

---

[1] – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية،2021.

[2] – صويلح، محمد فخري. التحديات التشريعية والتنظيمية أمام المصارف الإسلامية. دار المعرفة بيروت. (2025).

[3] – السيابية، علياء بنت حمود، والمجاهد، محمد سعيد بن خليل. ضمانات نجاح الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، جامعة الأزهر، 39(2)، مرجع سابق ص1622.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الخاتمة

تختتم هذه الدراسة بالوقوف على أبرز ما توصل إليه البحث حول الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، مستعرضة الجوانب المفاهيمية والتنظيمية والتطبيقية لها. وتسلط الخاتمة الضوء على مدى فاعلية الهيئات الشرعية في ضمان الالتزام بأحكام الشريعة وتحقيق الانسجام بين المبادئ الفقهية والتطبيق المصرفي المعاصر، مع التعرف على التحديات العملية التي تواجهها. كما توفر الخاتمة إطارًا لاستعراض النتائج الرئيسة التي توصلت إليها الدراسة، يليها المقترحات العملية لتعزيز فاعلية الرقابة الشرعية. وفي النهاية، تستشرف الخاتمة الآفاق المستقبلية الممكنة لتطوير نظم الرقابة الشرعية وتحقيق توافق أكبر بين المتطلبات الشرعية والعمليات المصرفية الحديثة. بناءً على ذلك، سيتم الانتقال أولاً إلى نتائج الدراسة، ثم المقترحات، وأخيرًا آفاق البحث.

أولا: نتائج الدراسة

نستعرض أبرز نتائج الدراسة التي توصلت إليها الدراسة حول الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، موضحة مدى فاعلية الهيئات الشرعية في ضمان الالتزام بالشريعة والتحديات التي تواجه تطبيق الرقابة عمليًا. كما تبرز النتائج العلاقة بين الاستقلالية المؤسسية للهيئات وكفاءة الرقابة في حماية حقوق المتعاملين وتعزيز النزاهة المالية. في النقاط التالية:

1. تمثل الرقابة الشرعية عنصرًا أساسيًا لضمان التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة وتحقيق الانسجام بين الفقه والتطبيق المصرفي المعاصر.
2. تلعب استقلالية هيئات الرقابة الشرعية وصلاحياتها المحددة دورًا مباشرًا في فاعلية الرقابة ونجاحها في متابعة المنتجات والخدمات المصرفية.
3. تواجه الرقابة الشرعية تحديات عملية تشمل الصورية وضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية والإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى نقص أطر الحوكمة الموحدة.
4. تتطلب مواجهة هذه التحديات تطوير آليات فعالة لتعزيز الرقابة وتقليل المخاطر المرتبطة بالالتزام الشرعي.
5. يسهم التدريب والتطوير المؤسسي للكوادر الشرعية في تعزيز قدرة الهيئات على تطبيق الرقابة بفاعلية وضمان الالتزام الكامل بالشريعة.

ثانيا: مقترحات الدراسة

انطلاقًا من النتائج التي توصلت إليها الدراسة حول الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، تقترح الدراسة عدة إجراءات لتعزيز فاعلية الرقابة وضمان الالتزام بالشريعة، وتشمل:

1. **تعزيز استقلالية هيئات الرقابة الشرعية** وتحديد صلاحياتها بوضوح لضمان قدرتها على ممارسة الرقابة بشكل فعال دون تدخل إداري مباشر.
2. **تطوير آليات متابعة دورية وشفافة** لجميع المنتجات والخدمات المصرفية، بما يشمل إعداد تقارير منتظمة وإجراء مراجعات داخلية وخارجية.
3. **تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية** لدعم الالتزام الشرعي وزيادة الشفافية في عمليات المصارف.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

4. **تدريب وتأهيل العاملين والهيئات الشرعية** على أحدث الممارسات والتطبيقات المالية الإسلامية لضمان قدراتهم على مواجهة التحديات العملية وتحقيق الرقابة الفعالة.

يمكن صياغة هذه المقترحات ضمن برامج تنفيذية واضحة لتسهيل تطبيقها عمليًا وضمان تحسين أداء الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.

ثالثًا: آفاق الدراسة

تستشرف الدراسة آفاقًا مستقبلية متعددة لتعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، من أبرزها:

1. **توسيع نطاق البحث** ليشمل دراسة مقارنة بين التجارب المحلية والدولية للرقابة الشرعية، بهدف الاستفادة من أفضل الممارسات وتطوير أطر تنظيمية متقدمة.
2. **استكشاف دور التكنولوجيا الرقمية والأنظمة الذكية** في دعم الرقابة الشرعية، مثل استخدام البرمجيات المصرفية لمتابعة الالتزام الشرعي بشكل فوري وتقليل المخاطر المرتبطة بالصورية والتحايل.
3. **دراسة العلاقة بين الرقابة الشرعية والتنمية المالية المستدامة** في القطاع المصرفي الإسلامي، لتوضيح كيف يمكن للرقابة الشرعية أن تسهم في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المتوافق مع الشريعة.
4. **تعزيز البحث الأكاديمي والتدريب المهني** لتطوير كوادر شرعية قادرة على التعامل مع المعاملات المالية المعقدة ومواكبة التطورات الحديثة في الصناعة المصرفية الإسلامية.

تشير هذه الآفاق إلى أهمية مواصلة البحث العلمي التطبيقي والتقني لضمان فعالية الرقابة الشرعية وتعزيز ثقة العملاء في المصارف الإسلامية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

✓ **أولا: الكتب**

- المهري، شرف الدين. قاموس المحيط في اللغة العربية، المجلد 2، بيروت: دار صادر. (1995).
- حسن، مصطفى أحمد. الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية: مبادئ وممارسات. بيروت: دار النهار للنشر. (2018).
- الهزيم، عبدالله محمد. حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية.دار المعرفة بيروت (2020).
- بوساحة، محمد لخضر. (2014). الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. دار المعرفة بيروت. (2014).
- صويلح، محمد فخري. التحديات التشريعية والتنظيمية أمام المصارف الإسلامية. دار المعرفة بيروت. (2025).
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي. الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية: تقرير الجلسة التاسعة عشر. جدة: منظمة المؤتمر الإسلامي. (1985).
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية،2021.

✓ **ثانيا: الأطاريح ورسائل الماجستير**

- محمد الأمين ولد أحمد هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية: دراسة فقهية تنظيمية (أطروحة دكتوراه، جامعة موريتانيا). موريتانيا. (2017).
- السلمي، فاطمة بنت عبد الرحمن. إشكالات تطبيق الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية (رسالة ماجستير). جامعة الأردن، (2020).
- فاطمة بنت عبد الرحمن السلمي إشكالات تطبيق الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية (رسالة ماجستير، جامعة الأردن). الأردن. (2020).
- عبد الله بن محمد القحطاني الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة (رسالة ماجستير، جامعة المملكة العربية السعودية). السعودية. (2015).
- القحطاني، عبد الله بن محمد الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة (رسالة ماجستير). جامعة المملكة العربية السعودية، السعودية. (2015).

✓ **ثالثا: المجلات العلمية:**

- العوض، محمد فضل المولي. الرقابة الشرعية ودورها في ضبط الأعمال المصرفية في المصارف الإسلامية. (2022).
- أحمد بن حسين الزهراني حوكمة الرقابة الشرعية وأثرها في الأداء المصرفي الإسلامي. مجلة ماليزية للبحوث المصرفية الإسلامية. ماليزيا. (2019).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- لسيابية، علياء بنت حمود بن محمد، والمجاهد، محمد سعيد بن خليل. ضمانات نجاح الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، جامعة الأزهر، 39(2)،(2023).
- الديك، محمد يوسف. الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية في ظل التحولات الاقتصادية. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث, 2(8), (2016).
- حميش، عبدالحق. تفعيل دور هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية(2018).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/